اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2007-01-01 رقم العدد: 12513 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 64 رقم القصاصة: 1

ثلاثة اقتصاديات تجني ثمارها من خادم الحرمين الشريفين في ٣٦٥ يوماً

بدأت بقرارات تاريخية تتعلق باقتصاديات المواطن وانتهت بأكبر موازنة في تاريخ المملكة

الرياض: حازم الشرقاوي

٣٦٥ يوماً كاملة طويت لندخل في عام جديد بدأ من اليوم... فقد كانت الأيام التي مضت مليئة بالقرارات والمواقف الاقتصادية الإيجابية والإصلاحية التي تصب كل خيراتها في مصلحة المملكة العربية السعودية إنساناً وبناءً وتنمية، فهناك ثلاثة اقتصاديات مهمة استفادت العام الماضي من القرارات التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده (حفظهما الله) الأولى ارتبطت بصورة مباشرة باقتصاديات المواطن العادي، والثانية: كانت في مصلحة الاقتصاد بشكل عام أما الثالثة، فكانت متعلقة بالسوق المالية.

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2007-01-01 رقم العدد: 12513 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 64 رقم القصاصة: 2

اقتصاديات المواطن

نبدأ قراءتنا لعام اقتصادي مضى من خلال التصنيف الأول وهو اقتصاديات المواطن وقد ظهرت واضحة من خلال قرارين تاريخيين للمليك بتخفيض أسعار الوقود في المملكة وذلك في ٣٠ أبريل ٢٠٠٦، بنسب تتراوح بين ٢٥ – ٣٣ في المائة، والديزل بنسبة ٣٢ في المائة.

وجاء في القرار الملكي بتعديل سعر لتر البنزين للمستهلك ليكون ٦٠ (٠,١٦) هللة للتر الواحد، بدلا عن ٩٠ هللة للتر ويستمر بذلك حتى ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٦، ويشمل ذلك الرسم المقرر.

وجاء في القرار تعديل سعر لتر البنزين (أوكتين ٩١) للمستهلك ليكون ٦٠ هللة (٠,١٦ دولار) للتر الواحد بدلا من ٨٢ هللة للتر، وتعديل سعر لتر البنزين (أوكتين ٩٥) للمستهلك ليكون ٧٥ هللة للتر الواحد بدلا من ١,٠٢ ريال (٠,٢٧٢ دولار) للتر، وذلك من مطلع يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧م ويشمل ذلك الرسم المقرر.

وشمل القرار تخفيض الرسم المقرر على لتر الديزل، بحيث يكون سعر اللتر الواحد للمستهلك ٢٥ هللة (٠,٠٦٧ دولار) بدلا من ٣٧ هللة (٠,٠٩٨ دولار).

أما القرار الثاني فقد كان منذ أيام عندما قرر (حفظه الله) الابقاء على سعر بنزين أوكتين ٩٥ على سعر ٦٠ هللة حيث كان مقررا أن يكون ٧٥ هللة من بداية ٢٠٠٧ مع تخفيض سعر بنزين أوكتين ٩١ إلى ٤٥ هللة بعد أن كان مقررا طرحه في أول ٢٠٠٧م بسعر ٦٠ هللة.

ويعزز تخفيض أسعار المحروقات من أداء التنمية الاقتصادية السعودية ويسهم في تخفيف الأعباء المعيشية عن الشعب السعودي، ولا سيما أن أنواع المحروقات التي استهدفت في التخفيف ترتبط ارتباطا وثيقا باقتصاديات المواطنين وتعمل على تخفيف التكاليف مما ينعكس إيجاباً على أسعار المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2007-01-01 رقم العدد: 12513 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 64 رقم القصاصة: 3

السكك الحديدية
وتأسيس شركة سار

وفي ٢٦ مـــرس ٢٠٠٦ وافق خـادم الحـرمين الشـريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – حفظه الله – علـى تأسـيس مـصـرف سعودي يزاول الأعـمـال البنكية والاستثمـارية وفق نظام مراقبة البنوك والأنظمـة المعمـول تحت اسم (مصرف الإنمـاء) برأسـمال يبلغ ١٥ مليار ريال.

وسيتم طرح ٧٠ في المائة من أسهم المصرف الجديد للاكتتاب العام قـبل نهاية العـام الجاري. فـيـمـا يتـقـاسـم صندوق الاستثمارات العامة ومؤسـسـتا معـاشات التـقاعـد والتأمـينات الاجتـمـاعـية النسـبة المتـبقـية والبالغـة ٣٠ في المائة بواقع ١٠ في المائة لكل جهة.

وسـيكون المـصـرف الجـديد أكبر البنوك الســعودية من حيث رأس المال، وسـيكـون البنك رقم ١٣ في السوق المحلية.

تجزئة الأسهم وتخفيض
نسب التذبذب

أما القـرارات المتعلقـة بسوق الأسهـم فقد بدأت فـي ١٤ مارس الماضي عـنـدمـا تـرأس خـادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – الجلسـة التـي عـقـدها المجلس الاقتصـادي الأعلى بمقر الأمانة العامة للمـجلس لمناقشة مـا تعـرضت له سـوق الأسـهم مـؤخـراً من هبـوط حـاد بعـد

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2007-01-01 رقم العدد: 12513 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 64 رقم القصاصة: 4

الصعود الحاد الذي شيدته السوق خلال الفترة الماضية.

وقد أكد المجلس الاقتصادي الأعلى على بحث العوامل المؤثرة على سوق الأسهم السعودية التي تساعد المستثمرين على الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق السعودية خاصة في الشركات ذات القوائم المالية الجيدة ومن هذه العوامل السماح للمقيمين من غير السعوديين الاستثمار بشكل مباشر في سوق الأسهم وعدم قصره على صناديق الاستثمار. وتخفيض القيمة الاسمية للسهم مما يسمح بتجزئة الأسهم والتي صدرت بها قرارات من هيئة السوق المالية وتم تطبيقها.

ففي ٢٧ مارس تم بناءً على قرار مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين، القاضي بأن تكون القيمة الاسمية لسهم الشركة المساهمة عشرة ريالات، مما يعني تقسيم السهم إلى خمسة أسهم لجميع الشركات المدرجة في السوق.

وفي نفس اليوم ٢٧ مارس الماضي قررت الهيئة بناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين تخفيض نسبة التذبذب اليومي في أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية من (١٠٪) إلى (٥٪).

ونظراً إلى انخفاض هذه المخاطر نتيجة للتصحيح الذي حدث في أسعار الأسهم، وصدور قرار مجلس الوزراء القاضي بأن تكون القيمة الاسمية لسهم شركة المساهمة عشرة ريالات، مما يعني تقسيم السهم إلى خمسة أسهم لجميع الشركات المدرجة في السوق.

استثمار المقيمين وفي ٢٠ مارس الماضي تم السماح للمقيمين من غير السعوديين بالاستثمار بشكل مباشر في سوق الأسهم وعدم قصره على صناديق الاستثمار بناء على توجيه خادم الحرمين الشريفين وقد تم تنفيذه في ٢٥-٣-٢٠٠٦م.

تخفيض تكلفة التداول أما في الأول من يونيو ٢٠٠٦ فقد صدر قرار بتخفيض تكلفة التداول على المستثمرين وذلك تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بعمل ما من شأنه تخفيف الأعباء على المواطنين. وفي اطار سعي مجلس هيئة السوق المالية نحو تخفيض تكلفة التداول على المستثمرين. وبعد دراسة شاملة لأيام التداول والعمولات المقررة على عمليات شراء وبيع الأسهم في السوق المالية السعودية.

واستناداً إلى المادة الخامسة من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/ ٣٠ وتاريخ ٢-٦-١٤٢٤هـ. قرر مجلس إدارة هيئة السوق المالية تعديل العمولة على عمليات شراء وبيع الأسهم من خلال تخفيض العمولة المطبقة حالياً على عمليات شراء وبيع الأسهم في السوق من (٠,٠٠١٥) واحد ونصف بالألف من قيمة الصفقة المنفذة لتبلغ في حدها الأعلى (٠,٠٠١٢) واحد واثنين في العشرة بالألف أي نسبة تخفيض قدرها ٢٠٪.

يكون الحد الأدنى للعمولة (١٢) ريالاً لأي أمر منفذ يساوي أو يقل عن مبلغ (١٠,٠٠٠) ريال.

يجوز للشخص المرخص له الاتفاق مع عملائه على تحصيل عمولة أقل من النسبة المحددة أعلاه بالاتفاق بينهم (خصم العمولة)، على أن يتم الاتفاق على الخصم مسبقاً وتوثيقه، وترصد جميع الخصومات المحسومة في كشف خاص يعد لهذا الغرض.

لائحة الحوكمة والصناديق العقارية

أما في ٣ يوليو ٢٠٠٦ فقد أعدت هيئة السوق المالية مشروعاً أولياً للائحة حوكمة الشركات روعي فيه الاسترشاد بالعديد من التجارب المحلية والدولية في هذا المجال.

بينما تم يوم ١٥ يوليو إقرار مشروع لائحة صناديق الاستثمار العقاري من قبل هيئة السوق المالية بعد أن تم الأخذ بالاعتبار المقترحات والملاحظات التي أبداها المهتمون، وتأمل الهيئة أن يؤدي إقرار اللائحة إلى تنظيم الاستثمار وتعميق النشاط في القطاع العقاري.

مركز الملك عبدالله المالي

ومن القرارات المهمة في إرساء بنية مالية قوية فقد شهدت مدينة الرياض في مايو الماضي الإعلان عن خطة لإقامة مركز الملك عبدالله المالي الذي سيقام في شمال مدينة الرياض على مساحة ١,٦ مليون متر مربع؛ ليكون الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من ناحية الحجم والتنظيم على أن توضع الخطة الرئيسية للمشروع خلال العام الحالي تمهيداً لإطلاق التشييد بداية عام ٢٠٠٧ على أن تستمر أعمال الإنشاء ثلاث سنوات.

وكشفت كلمة وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وألقاها نيابة عنه وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أمام ألف من كبار المسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص المشاركين في (ندوة بناء المستقبل) أنه (وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير القطاع المالي، سيتم إنشاء مركز مالي متطور في مدينة الرياض يضم المؤسسات المالية العاملة في القطاع).

وتابع خادم الحرمين الشريفين في كلمته التي ألقاها العساف أن ذلك يأتي في ظل (استمرار مراجعة هيكل القطاع وأطره التنظيمية من أجل التطوير المستمر المتوافق مع حاجات الاقتصاد المحلي وتعزيزا لقدرته التنافسية إقليميا ودوليا، والاستمرار كذلك بتشجيع القطاع الخاص لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص، واستكمال الأطر التنظيمية والرقابية اللازمة لذلك).

وقال خادم الحرمين الشريفين: (إننا مستمرون في الانفتاح الاقتصادي، وتعزيز التفاعل البناء مع العالم الخارجي بما يخدم مصالح بلادنا ويعزز وجودها على الساحة الدولية).

وحول تفاصيل المركز المالي قال الوزير العساف: إن خادم الحرمين وافق على أن يحمل المركز المالي اسمه ليكون (مركز الملك عبدالله المالي) موضحا أنه نتيجة لتضامن الجهات المشرفة على القطاعات المالية، حيث بدأ الإعداد له قبل ما يقرب من السنتين، وستكون المؤسسة العامة للتقاعد هي المالك والمطور للمشروع، فيما ستكون هيئة سوق المال محور الارتكاز لهذا المشروع العملاق الذي تبلغ مساحته ١,٦ مليون متر مربع.

وفي كلمته قال الملك عبدالله خلال الندوة: إن السعودية تحرص على أن تكون سياستها مدروسة الآثار والنتائج، حاضرا ومستقبلا، بحيث لا يتم رهن مستقبل الأجيال لرغد الجيل الحاضر، كما لا يتم تحميل الجيل الحالي المعاناة لرغد الأجيال القادمة، وأن السعودية تعمل بتوازن بين الحاضر والمستقبل ولرغد أجيال الحاضر والمستقبل.

وأضاف الملك عبد الله أن أداء الاقتصاد كان جيدا، إذ نما بمعدل حقيقي يتجاوز ٦,٥ في المائة، وبشكل خاص كان أداء الميزانية الحكومية فائضا كبيرا، وأرجع ذلك نتيجة لتحسن الإيرادات النفطية، مفيدا أن السعودية بدأت تجني ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومتوقعا استمرار الأداء الاقتصادي الجيد.

وكانت توجيهاته- حفظه الله - بتخصيص فائض الميزانية لتمويل مشاريع حيوية للتنمية ولرفاه المواطنين في قطاعات (النقل، الصحة، التعليم، التدريب، المياه وكذلك لتعزيز رؤوس أموال صناديق التنمية العقارية والصناعية، وبنك التسليف السعودي، وما تبقى

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2007-01-01 رقم العدد: 12513 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 64 رقم القصاصة: 5

وجه لتسديد جزء من الدين العام، الذي تواصل المملكة خفضه بما لا يؤثر سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية ولا يرهن مستقبل الأجيال القادمة).

وقد حرص -حفظه الله- على تنمية الاستثمار في البنية الأساسية الاهتمام الذي تستحقه باعتبارها من العوامل الضرورية للنمو والتنمية حاضرا ومستقبلا، مع العزم على الاستمرار وبشكل خاص بالاهتمام في الاستثمار في العنصر البشري، وأن الثروة الحقيقية لأية أمة هي أبناؤها، وذلك بالتركيز على التعليم والتدريب خاصة التخصصات والمهارات التي يتطلبها الاقتصاد.

الاقتصاد وما يخص الاقتصاد

بشكل عام فهو لختام عام ٢٠٠٦ بالإعلان عن أكبر ميزانية في تاريخية للعام المالي المالي ٢٠٠٧ قدرت بـ ٣٨٠ مليار ريال مع توقعات بتحقيق فائض مقداره ٢٠ مليار ريال.

ففي يوم ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦م، أعلنت وزارة المالية السعودية النتائج النهائية للعمليات المالية لعام ٢٠٠٦، وملاحظات عامة على الأداء الاقتصادي الكلي في عام ٢٠٠٦، وميزانية عام ٢٠٠٧م.

وفي عام ٢٠٠٦ بلغ الفائض المالي الفعلي ٢٦٥ مليار ريال. مشكلاً نمو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومن ناحية أخرى، أدى تخفيض الكميات المنتجة من النفط إلى التأثير سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. حيث تباطأ إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٠٦، منخفضاً من ٦,٦٪ في عام ٢٠٠٥م.

وجاءت تقديرات الميزانية للإنفاق الحكومي لعام ٢٠٠٧ مرتفعة بحوالي ١٣,٤٪ عن مستوى الإنفاق المقدر لعام ٢٠٠٦، في حين قدرت إيرادات عام ٢٠٠٧ بمبلغ ٤٠٠ مليار ريال، مدينة جازان الاقتصادية والتقنية بالمدينة فقد أعلن خادم الحرمين الشريفين عن مدينة اقتصادية في جازان ستصل استثماراتها إلى ١٠٠ مليار ريال ،أخرى للتقنية في المدينة المنورة ومن المتوقع إقامة مدينتين في شمال وشرق المملكة.

مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية

أعلن الشركاء الاستراتيجيون لمدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية عن طرح ٥ ملايين سهم في الشركة القابضة الجديدة التي سيتم تأسيسها لإدارة وتطوير المدينة الجديدة، التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين خلال زيارته حائل، على أن يتم طرح هذه الأسهم قبيل نهاية العام الجاري.

ويسعى الشركاء الاستراتيجيون، وهم شركة ركيزة القابضة، المطور الرئيسي، مع ثلاثة من شركائها الإقليميين الرئيسيين بيت التمويل الخليجي وبيت أبو ظبي للاستثمار ومجموعة تنميات. لتسويق الفرص الاقتصادية (الفريدة من نوعها) التي توفرها مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية، التي تعد الثانية من بين عدد من المدن الجديدة تسعى الهيئة السعودية العامة للاستثمار لتأسيسها.

وتعتبر المدينة عنصراً رئيسا وذلك ضمن المبادرات الأخيرة التي رفعها خادم الحرمين الشريفين للمنطقة بهدف تطوير اقتصادها وتفعيل النمو وخلق فرص عمل ووظائف للمواطنين الذين يشكل الشباب سنهم الأغلبية، ومن المقرر ان يتم تطوير المدينة الجديدة في مدينة حائل الواقعة في شمال المملكة وذلك تحت إشراف الهيئة السعودية العامة للاستثمار.

ومن المقرر أن تضم مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية - المقامة على مساحة ١٥٠ مليون متر مربع - العديد من العناصر التطويرية التي تشمل المواصلات والخدمات اللوجستية ومراكز التمويل والخدمات التعليمية ومعالجة المواد الغذائية والزراعية والتنقيب والخدمات التجارية والإسكان والبنية التحتية).

وفي مجال المواصلات والخدمات اللوجستية ومراكز التمويل

يتوقع أن يستقطب المطار العالمي الجديد المزمع إقامته حوالي ٣ ملايين راكب سنوياً، بينما ستقوم السكك الحديدية بتقديم الخدمات لحوالي مليوني راكب سنوياً.

كما يتوقع ان تقوم الموانئ الجافة ومراكز العمليات في استيعاب اكثر من ١,٥ مليون طن من الشحنات سنوياً.

وشهد المجال الصناعي السعودي توسعا وقوة نمو اذ بلغ العدد الاجمالي للمصانع المنتجة والمرخصة حتى عام ١٤٢٥-١٤٢٦هـ (٣٨٠٨) مصانع رأس مالها نحو مائتين وسبعة وسبعين مليار ريال يعمل بها نحو (٣٧١) الف عامل.

وفي هذا السياق بلغت القيمة الاجمالية للقروض التي منحها صندوق الاستثمارات العامة منذ تاسيسه حتى نهاية العام المالي ١٤٢٥ - ١٤٢٦هـ (٦٧,٢) مليار ريال قدمت للمؤسسات العامة والشركات الوطنية.

فيما وصل اجمالي عدد القروض الخاصة التي قدمها صندوق التنمية العقارية منذ بدء نشاطه الاقراضي حتى نهاية النصف الأول من عام ١٤٢٧هـ نحو ٤٩٣٥٩٦ قرضا خاصا بقيمة اجمالية بلغت نحو مائة وواحد وثلاثين مليار ريال نتج عنها انشاء نحو ٥٨٠ الف وحدة سكنية شملت معظم مدن المملكة ومحافظاتها ومراكزها وقراها.

كما قدم صندوق التنمية العقارية الفين واربعمائة وثمانية وثمانين قرضا استثماريا بقيمة اجمالية قدرها خمسة مليارات ومائة وثمانون مليونا وثلاثمائة وتسعة وثمانون الفا وثمانمائة وخمسة وتسعون ريالا أسهمت في انشاء تسعا وعشرين الفا وثلاثمائة وتسعين وحدة سكنية والفين وثمانمائة وسبعة وخمسين مكتبا وخمسة آلاف ومائة وتسعة وخمسين معرضا تجاريا. وقدم صندوق التنمية الصناعي منذ انشائه حتى العام المالي ١٤٢٥ - ١٤٢٦هـ (٢٧٣١) قرضا قدمت للاسهام في انشاء وتوسعة ١٩٤٢ مشروعا صناعيا في مختلف مناطق المملكة بقيمة اجمالية بلغت نحو خمسين مليار ريال. كما تواصلت الرعاية للزراعة بما يقدمه البنك الزراعي العربي السعودي اذ بلغ اجمالي ما منحه من قروض منذ انشائه حتى نهاية العام المالي ١٤٢٤-١٤٢٥هـ ٤١٧٠٠٠ قرضا قيمتها الاجمالية حوالي ٣٧,١مليار ريال بالاضافة إلى تقديم البنك الزراعي لمجموعة من الاعانات الزراعية بلغت نحو ١٢.٥ مليار ريال وامتدت الرعاية أيضا من خلال بنك التسليف السعودي الذي قدم منذ بدء نشاطه الاقراضي وحتى العام ١٤٢٥ - ١٤٢٦هـ نحو ٥٣٣ الف قرض بلغت قيمتها الاجمالية نحو ٨,٥ مليار ريال.

الخطة الثامنة

إن من الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، واضعة في الاعتبار ان المرحلة المقبلة هي (المحك) لقدرة الاقتصاد السعودي على التوافق مع ظروفها وتحدياتها، التي يعد من أبرزها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتوافق مع استمرارية متطلبات العولمة والالفية الثالثة.

وتظهر تفاصيل الخطة الاقتصادية في توقع المملكة ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام إلى ٣٩٨,٥ مليار ريال بحلول عام ٢٠٠٩ بزيادة ٨٪ من ٣٦٨,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٤م.

بينما كانت نسبة النمو الاقتصادي ٣,٤٤ ٪ في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤م.

ونشرت وزارة الاقتصاد والتخطيط في موقعها على الإنترنت أن القيمة الإجمالية المتوقعة لصادرات النفط في عام ٢٠٠٩ تمثل ٣٤,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣٩,٧٪ عام ٢٠٠٤م.

وتشير الأرقام إلى ان المملكة - التي تعتزم زيادة طاقة إنتاج النفط بنسبة ١٤ في المائة إلى ١٢,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٩ - تستخدم تقديرات متحفظة تحسبا لأي انخفاض في أسعار النفط.

وعلى رغم تقلبات الأسعار فإن إيرادات النفط ارتفعت بمعدل سنوي يبلغ ١٧,٥ في المائة في المتوسط في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م.

والخطة الثامنة تمثل استمرار النهج التنموي في السياسة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مختلف المجالات).

وليس هناك جدال على أن خطة التنمية الثامنة التي بدأ العمل بها من يناير، تأتي على مفترق طرق وتحديات اقتصادية داخلية وخارجية خلال سنوات الخطة، وبما يضع الاقتصاد السعودي تحت ضغوط الاستجابة وإعادة هيكلته بناء على ظروفها، وبما يتطلب النهوض بنظمه وتشريعاته.

وتركز الخطة على رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتوفير فرص العمل للمواطنين، وتنمية الموارد البشرية عن طريق الاستمرار في تطوير التعليم والتدريب واكتساب المهارات والتوسع في العلوم التطبيقية.

وتشدد بنود الأهداف العامة للخطة على الحرص على الارتقاء بمهارات العمالة السعوديين وإعادة تاهيلهم وتدريبهم لرفع إنتاجيتهم.

وقد عمل خادم الحرمين الشريفين منذ توليه على النظر في الأولويات الاقتصادية المقبلة وعلى الانتقال بالاقتصاد السعودي من (المحلية) إلى (العالمية) التي تعده للدخول إلى القرن المقبل.

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2007-01-01 رقم العدد: 12513 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 64 رقم القصاصة: 6

ولا بد لتحقيق ذلك السعي لكسر احتكار الأنشطة الاقتصادية، بحيث يصبح تعدد النشاط عملية إجرائية بحتة، بهدف تحويل البلاد إلى مركز لتدفق الاستثمارات الأجنبية وليس مصدراً له.

وسيرفع النمو المتوقع للاقتصاد الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٩٥,٢ مليار دولار في ٢٠٠٩ بزيادة نسبتها ٢٥ في المائة من مستوى ٧١٥ مليار ريال عام ٢٠٠٤م.

واحتسبت أرقام الناتج المحلي على أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م.

وتشير خطط للأجل الأطول إلى نمو الناتج المحلي إلى ١,١٨٩ تريليون ريال عام ٢٠١٤ وإلى ٢,٥٤٢ تريليون ريال عام ٢٠٢٤م.

وبنيت خطة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ على أساس معدل تضخم سنوي يبلغ ٠,٦ في المائة مقارنة بانكماش سنوي في الأسعار بنسبة ٠,٦ في المائة في السنوات الخمس السابقة.

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 2007-01-01 رقم العدد: 12513 رقم الصفحة: 11 مسلسل: 64 رقم القصاصة: 7